مشروعية التدخل الروسي في الأزمة السورية وأثره على العلاقات الدولية

The Legitimacy Of The Russian Intervention In The Syrian Crisis And Its Consequences On World Relations

* ط.د. كعبوش سيف الدين
كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
مخبر العقود و قانون الأعمال
kabouche.seif25@gmail.com

د. معلم يوسف
كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
youcefumc@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2021/01/17	تاريخ القبول:2021/05/29	تاريخ النشر: 2022/01/25

ملخص :

شهدت سوريا مع بداية العام 2011 موجة من الاحتجاجات الشعبية ضد النظام الحاكم، والتي سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح بين القوات النظامية وجماعات المعارضة المسلحة، هذا ولقد تدخلت روسيا في الأزمة السورية بناء على طلب من النظام السوري، ومع ذلك فقد أثار هذا التدخل الكثير من الجدل على مستوى القانون الدولي حول مدى مشروعيته، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى مشروعية التدخل الدولي في الأزمات الداخلية وفقا لقواعد القانون الدولي العام؟ ومدى تأثير التدخل الدولي الروسي في العلاقات الدولية؟ فروسيا حاولت من خلال التدخل في الأزمة السورية تأكيد عودتها كقوة عظمى في النظام الدولي وأن عهد الأحادية القطبية قد انتهى والعالم سيشهد بروز نظام دولي جديد.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي؛ الأزمة السورية؛ روسيا؛ العلاقات الدولية؛ مشروعية

***المؤلف المرسل :** كعبوش سيف الدين

Abstract:

In early 2011, Syria witnessed a wave of popular protests against the ruling regime; it has rapidly escalated to an armed conflict between the Syrian troops and the armed opposition groups. Russia has intervened in the Syrian crisis at the request of the Syrian regime. This intervention caused great controversy at the level of international law about its legitimacy, Which leads us to ask about the legitimacy of international intervention in internal crises according to the rules of public international law? And the extent of the impact of the Russian international intervention in international relations? Russia, through its intervention in the Syrian crisis, tried to confirm its return as a great power in the international system, and that the era of unipolarity had ended and the world would witness the emergence of a new international order.

Keywords: International intervention ; Syrian crisis ; Russia ; International Relations ; legitimacy.

مقدمة:

ترتبط روسيا و سوريا بعلاقات وثيقة منذ عقود، خاصة إبان فترة حكم الرئيس السوري السابق حافظ الأسد حيث تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين بإبرام العديد من الاتفاقيات على الصعيد الاقتصادي و العسكري كما تم إنشاء قاعدة عسكرية روسية في سوريا بموجب اتفاقية ثنائية، و قد شهدت العلاقات بين البلدين تراجعا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلا أنه سرعان ما تعززت تلك العلاقات بوصول كل من فلاديمير بوتين و بشار الأسد إلى الرئاسة في بلديهما، عن طريق تعزيز التعاون بين الدولتين و إبرام العديد من الاتفاقيات في شتى المجالات .

و مع اندلاع الأزمة السورية عام 2011، سارعت روسيا إلى تقديم كل أنواع الدعم السياسي و الاقتصادي واللوجيستي للنظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد، وصولا إلى تدخل روسيا بشكل مباشر في الأزمة السورية عام 2015 عن طريق قواتها العسكرية لمساعدة النظام السوري في مواجهة جماعات المعارضة المسلحة، و لقد تباينت المواقف حول التدخل الروسي في الأزمة السورية و مدى مشروعيته، بالنظر إلى أن

موضوع التدخل الدولي في الأزمات الداخلية يعد من أكثر المواضيع إثارة للجدل على مستوى الفقه الدولي، بالنظر للإشكالات السياسية و القانونية التي تترتب عليه، كما كان لهذا التدخل العديد أثار و انعكاسات على كافة المستويات و خاصة على مستوى العلاقات الدولية.

ونظرا لأهمية الموضوع نطرح الأسئلة التالية: ما لمقصود بالتدخل الدولي؟ ما مدى مشروعية التدخل الدولي في الأزمات الداخلية للدول في القانون الدولي العام؟ وما مدى تأثير التدخل الروسي في الأزمة السورية على العلاقات الدولية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة تم تقسيم الموضوع كالأتي:

أولا: مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام

ثانيا: أثر التدخل الروسي في الأزمة السورية على العلاقات الدولية

أولا: مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام

التدخل الدولي موجود في العلاقات الدولية منذ القديم، إلا أنه و مع ظهور عصر التنظيم الدولي و إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945 طرح بقوة كأحد المواضيع الرئيسية في العلاقات الدولية، خاصة و أنه يشكل مساس بأهم مبدأ في القانون الدولي العام ألا و هو مبدأ السيادة المنصوص عليه في المادة (4/2) من الميثاق، لذلك نجد أن التدخل الدولي قد أثار الكثير من الجدل حول تحديد مفهومه و مدى مشروعيته، و هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1)- مفهوم التدخل الدولي و أساليبه

ليس من السهل تحديد مفهوم موحد للتدخل الدولي جامع ومانع، من طرف فقهاء القانون الدولي العام لأن مفهومه يختلف من فقيه لآخر، وعلى ذلك كان لزاما تحديد مفهوم التدخل الدولي وأساليبه، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

أ)- مفهوم التدخل الدولي

اختلف فقهاء القانون الدولي في إعطاء تعريف موحد للتدخل الدولي وقد انقسموا في ذلك إلى اتجاهين:

أ1- الاتجاه الضيق

الملاحظ على أنصار هذا الاتجاه أنهم يتفقون على وجوب أن يكون هذا التعرض مقرونا بالإكراه أو القسر أي مقرونا باستخدام القوة أو التهديد باستعمالها، أي أنهم

يتجهون إلى التضييق لمفهوم القوة بحيث يكون هنالك تأثير على إرادة الدولة وبهذا يتميز التدخل من مجرد النصيحة الودية أو التأثير السياسي العام[1]. ومن أنصار هذا الاتجاه في الفقه العربي محمد طلعت الغنيمي الذي يعرفه: " أنه تعرض دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأوضاع الراهنة للأشياء أو تغييرها، والصفة الهامة التي تحدد التدخل أن يكون استبداديا أي عن طريق الإملاء والفرض، وذلك التدخل يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعينة، ومن ثمة فانه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة"[2].

كما يعرفه الأستاذ فريدريك بيرسون: " التدخل الدولي هو تحريك جنود أو قوات عسكرية من طرف دولة مستقلة أو مجموعة من الدول عبر حدود دولة مستقلة أخرى، للضغط في حادثة سياسية أو قضايا متعلقة بالدولة المتدخلة وتشمل مبررات التدخل العسكري: كسب أو الاستحواذ على إقليم معين، حماية مجموعات اجتماعية في الدولة المستهدفة، الترويج لإيديولوجية أو نظام عقائدي"[3].

أ2- الاتجاه الواسع

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدولة المتدخلة تتصرف عن طريق السلطة وتسعى لفرض إرادتها بممارسة ضغوط مختلفة سياسية، اقتصادية، نفسية وعسكرية...إلخ، لكي ترجح ما ترغب به[4].

ومن أنصار هذا الاتجاه الفقه السوفياتي، الذي وقف ضد أي صورة من صور التدخل، وقال بأن التدخل:" هو فرض إرادة دولة على دولة أخرى أو انغماس دولة في الشؤون الداخلية، والخارجية لدولة أخرى أو في قول آخر هي صورة من صور انتهاك سيادة الدولة التي يجري التدخل فيها". ويعرفه أستاذ العلوم السياسية جوزيف ناي الابن بأنه: " ممارسات خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة "[5].

كما عرفه الأستاذ شارل روسو: " بأنه عبارة عن قيام دولة بتصرف، بمقتضاه تتدخل الدولة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، وأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي والاقتصادي والنفسي والعسكري "[6].

أيضا يعتبر التدخل بأنه تعرض دولة للشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، والغرض من التدخل هو إلزام الدولة المتدخل في أمرها بإتباع ما يمليه عليها في شأن من شئونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة، مما يشكل التدخل تقييداً لحرية الدولة واعتداء على سيادتها واستقلالها[7].

على ضوء ما تقدم فإننا نميل إلى تبني الاتجاه الواسع لمفهوم التدخل الدولي لأنه يشمل العديد من الأشكال، فلا يمكن تقييد مفهوم التدخل الدولي باستخدام القوة العسكرية لأن ذلك يؤدي إلى التضييق من مفهومه بشكل كبير فلا يستوعب مختلف صور وأساليب تدخل الدول أو المنظمات الدولية في الشؤون الداخلية للدول.

ب)- أساليب التدخل الدولي

التدخل الدولي لا يأخذ صورة أو أسلوب واحد وإنما يتخذ العديد من الأساليب:

ب1- التدخل المباشر و التدخل غير المباشر

- **التدخل المباشر:** هو التدخل الذي يتخذ بطريقة صريحة وظاهرة بواسطة دولة أو عدة دول في شؤون دولة أخرى عن طريق ممارسة السيطرة والضغوط على الدولة محل التدخل أو على أنظمتها الداخلية، وهذا النوع من أنواع التدخل لا يكون إلا عن طريق دولة أقوى من الدولة محل التدخل، حتى تتمكن من فرض سياستها وتغيير أنظمتها الداخلية واستحداث نظام وسياسات جديدة تتوافق مع أهداف وتوجهات الدولة أو الدول المتدخلة[8].
- **التدخل غير المباشر:** يعد التدخل غير المباشر أو التدخل المستتر أو الخفي هو سلوك تقوم به دولة أو عدة دول للضغط على الدولة محل التدخل وفرض عليها وجهات نظر حول تسيير أمورها الداخلية والخارجية وذلك بصورة غير مباشرة وتكون سرا وفي الخفاء، دون علم سلطات الدولة المتدخلة ضدها وبعيدا عن أعين المجتمع الدولي[9].

فالتدخل غير المباشر له العديد من الصور منها قيام دولة أو مجموعة دول بتحريض مواطني الدولة على نظام الحكم فيها، وتقديم المساعدات لهم للقيام بأنشطة هدامة، وتدريبهم في أراضيها، وتلك ظواهر محسوسة بين بعض الدول الأفريقية[10].

ب2- التدخل الفردي و التدخل الجماعي

- **التدخل الفردي:** يقصد بالتدخل الفردي من الناحية النظرية التورط أو الانغماس الذي تقوم به دولة بمفردها ولحسابها الخاص في شؤون دولة أخرى، ويرمي هذا التدخل إلى تحقيق أهداف قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...إلخ، وذلك لتحقيق مصالح خاصة بالدولة التي يصدر عنها التدخل والتي يتعارض هذا التدخل مع مصالح الدولة المتدخل في شؤونها[11].
- **التدخل الجماعي:** يقصد به قيام مجموعة من الدول بالتدخل في شؤون دولة أو دول أخرى وذلك لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وهذا التدخل لا يكون مشروعا إلا إذا كان دفاعا عن النفس أو كان لمساعدة حكومة شرعية قائمة بناء على طلب منها دون ضغط أو إكراه لمواجهة عدوان خارجي وليس معارضة خارجية ومن أمثلة هذا التدخل العدوان الثلاثي على مصر 1956م[12].

ب3- التدخل في الشؤون الداخلية و التدخل في الشؤون الخارجية

- **التدخل في الشؤون الداخلية:** التدخل الداخلي يحصل عندما تتعرض الدولة المتدخلة للسياسة الداخلية للدولة المتدخل فيها، وكذلك يعني تدخل دولة في مسائل متنازع عليها في دولة أخرى وهي غالبا وليس دائما تتعلق بتغير الدستور فقد يكون تدخل الدول الأجنبية بين الأطراف المتنازعة في الدولة الواحدة سواء كان التدخل لصالح الحكومة الشرعية أو لصالح الثوار، أو محاولة تغيير النظام السياسي أو الاقتصادي الذي تتبعه الدولة المتدخل فيها[13].
- **التدخل في الشؤون الخارجية:** الشؤون الخارجية هي أيضا تتعرض لتدخلات أجنبية تستهدف تغيير السياسة الخارجية لدولة من الدول وتعتبر الشؤون الخارجية في أصلها، مسائل داخلية لا ينبغي التعرض لها، ومن بين مجالات الشؤون الخارجية للدولة فكل دولة تختص بتنظيم وإدارة علاقاتها الدولية، ولها الحرية الكاملة في ذلك، وذلك حسب السياسة التي ترسمها الدولة لنفسها وفقا لمصالحها الخاصة التي تستهدف من ورائها تحقيق مصالح شعبها، مع مراعاة عدم الإخلال بالالتزامات الدولية التي تقع على عاتقها[14].

ب4- التدخل المسلح و التدخل غير المسلح

- **التدخل المسلح:** هو استعمال الدولة المتدخلة قواتها العسكرية لغرض التدخل في شؤون الدول الأخرى، ويأخذ استخدام القوة من قبل الجهة المتدخلة مظاهر عدة، فقد تلجأ إلى حشد أسطولها أمام شواطئ الدولة المتدخل في شؤونها أو احتلال جزء من أراضيها أو محاصرة مركز الحكومة أو رئيس الدولة، إذا كان لها في الأصل قوات على إقليم هذه الدولة[15].
- **التدخل غير المسلح:** يأخذ هذا الشكل من التدخل العديد من الصور التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة ضد الدولة المتدخل في شؤونها، وإنما يكون هذا التدخل في شكل: تدخل اقتصادي أو سياسي أو دبلوماسي أو دعم قوى المعارضة[16].

2)- مدى مشروعية تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

إن مشروعية التدخل الدولي شهدت جدلا واسعا بين فقهاء القانون الدولي وقد انقسموا في ذلك إلى اتجاهين على غرار اختلافهم في تحديد مفهوم موحد ودقيق للتدخل الدولي وهذا ما سنتناوله بالتفصيل فيما يلي:

أ)- الاتجاه الأول المؤيد للتدخل المنفرد

يرى أنصاره بأن بعض مواد الميثاق تقر بالتدخل الدولي الإنساني أحادي الجانب، والمواد التي تؤكد على ذلك هي على النحو الأتي:

- تنص المادة (4/2) على أن يتمنع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه أخر لا يتفق و مقاصد الأمم المتحدة يعتقد Lillich و Stone أن هذا التدخل لا يتناقض مع تلك الفقرة مادام لا يؤدي إلى انتهاك التكامل الإقليمي و الاستقلال السياسي لدولة ما فهو لا يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة، و يؤكد Teson أن فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة يعطي للدول الحق الشرعي الفردي للتدخل؛ لرفع المعاناة الإنسانية استنادا إلى نص الفقرة المذكورة أعلاه[17].
- يرى أنصار هذا الاتجاه أن نص المادة (7/2) يسمح للدول بالتدخل بشكل فردي في حال انتهاك حقوق الإنسان في دولة ما، و من ثم تخرج هذه الحقوق من

الاختصاص الداخلي إلى الاختصاص الدولي[18]، و لقد أثبتت الممارسة الدولية مشروعية التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان قبل إبرام ميثاق الأمم المتحدة، كما أن الميثاق لم يتضمن نصا صريحا يمنع الدول من حق التدخل لحماية حقوق الإنسان المنفرد أو الجماعي أو يخولها ذلك، زيادة على أن هذا الشكل من التدخل يندرج ضمن صور التدخل المشروع المستثناة من مبدأ حظر استخدام القوة وفق ما تنص عليه المادة51 من الميثاق، و من ثم فإن الدول حافظت على قاعدة عرفية تسمح لها بالتذرع بنظرية الدفاع الشرعي لحماية حقوق الإنسان المتعلقة خاصة بمواطنيها[19].

- و يؤكد كل من Michael Reisman, Mryes Mcdougal بأن نص المادتين 55 و 56 تشكلان الأساس القانوني للتدخل الدولي الإنساني أحادي الجانب و يدعيان أن خلاف ذلك هو تدمير انتحاري للأهداف المحددة التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها[20]، و من بين أنصار هذا الاتجاه أصحاب النزعة الإنسانية في القانون الدولي مثل Lauterpacht وOppenheim اللذان يدعوان إلى إجازة أي عمل جماعي حتى خارج المظلة الأممية – لوقف أعمال الاضطهاد الوحشية التي ترتكب في حق الأفراد و المجموعات[21].
- كما يجيز الفقيه " كونيديك" التدخل إذا كان بناء على الطلب، أي دون أي ضغط، و يجب أن يأتي حسب رأيه من طرف الحكومة الفعلية[22].

- **ب)- الاتجاه الثاني المعارض للتدخل المنفرد**

يرى أنصار هذا الاتجاه عدم مشروعية التدخل الدولي المنفرد في القانون الدولي العام بالاستناد إلى العديد من الحجج القانونية المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، ويدعو إلى رفض التدخل الدولي بدعوى أنه يمس بالاستقلال وسلامة الإقليم للدولة ومن بين حججهم ما يلي:

- أن القانون الدولي حرم استخدام القوة في العلاقات ما بين الدول في نص المادة (4/2) من الميثاق مما يدل على عدم جواز تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كقاعدة عامة، إضافة إلى الإلزام على المنظمة بعدم جواز تدخلها المادة (7/2) من الميثاق[23].

- يؤكد BrowniLe أن استخدام القوة دون موافقة الأمم المتحدة ينتهك وحدة أراضي الدولة المتدخل في شؤونها، ويرى Schachter أن استخدام القوة لتحقيق أهداف إنسانية من غير موافقة الأمم المتحدة يعد تجاوزا لاستقلالها وانتهاكا لتكاملها الإقليمي فمقاصد الميثاق حفظ السلم والأمن الدوليين ومنع استخدام القوة خارج إطار الأمم المتحدة[24].

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن التدخل الدولي في الأزمات الداخلية للدول غير مشروع كقاعدة عامة تطبيقا لأحكام المادة (4/2) و المادة (7/2) من الميثاق، إلا أنه استثناء يمكن التدخل بناء على طلب من الحكومة القائمة أو في حالة وجود اتفاقية ثنائية بين الدولتين، كما أنه يجوز لمجلس الأمن التدخل في حالة تطبيق التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا: أثر التدخل الروسي في الأزمة السورية على العلاقات الدولية

شهدت المنطقة العربية مع نهاية العام 2010 موجة من الاحتجاجات الشعبية ضد أنظمة الحكم و المطالبة بالديمقراطية و الحرية و قد كانت البداية في تونس و مصر ليبيا، في إطار ما يعرف إعلاميا بالربيع العربي، هذا و لقد شهدت سوريا موجة من الاحتجاجات الشعبية المناهضة لنظام الرئيس بشار الأسد، إلا أن هذه الاحتجاجات سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح بين قوات النظام و جماعات المعارضة المسلحة، و قد لجأ النظام السوري إلى طلب التدخل الخارجي من روسيا لمساعدته في مواجهة الجماعات المسلحة، و قد استجابت روسيا لهذا الطلب و تدخلت عسكريا في سوريا في العام 2015، و لقد كان لهذا التدخل العديد من الانعكاسات على مستوى العلاقات الدولية و هذا و ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

1)- مشروعية التدخل الروسي في سوريا

إن مشروعية التدخل الدولي في الأزمات الداخلية يعتبر من أكثر المواضيع إثارة للجدل بين فقهاء القانون الدولي كما سبق الإشارة إليه أعلاه، لذا كان تحديد مدى مشروعية التدخل الروسي في الأزمة السورية، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال ما يلي:

أ)- خلفيات الأزمة السورية

إن الأزمة السورية كانت نتيجة للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب السوري، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الخارجية التي كانت سبب في اندلاع الأزمة السورية ويأتي على رأسها ما شهدته المنطقة العربية من ثورات شعبية ضد أنظمة الحكم مع نهاية العام 2011، إلى أن الاحتجاجات في سوريا شهدت منحى خطير بتحولها إلى نزاع مسلح وهذا ما سنتناوله من خلال ما يلي:

أ1- بداية الاحتجاجات الشعبية

في فيفري 2011 شهدت سوريا احتجاجات محدودة تتصل بقضايا كالفقر في الريف، الفساد، حرية التعبير، الحقوق الديمقراطية، والإفراج عن السجناء السياسيين .وتلت ذلك احتجاجات تدعو إلى احترام حقوق الإنسان، وتطالب بإصلاحات اقتصادية وقانونية وسياسية بعيدة المدى .وفي منتصف مارس جرت مظاهرات سلمية في درعا احتجاجا على احتجاز مجموعة من الأطفال وتعذيبهم بتهمة كتابة شعارات مناهضة للحكومة على المباني الحكومية[25].

وقد انطلقت مظاهرات عارمة في معظم أنحاء سوريا في 25 مارس تحت شعار " جمعة العزة " بعد أن كانت في السابق مقتصرة على محافظتي درعا ودمشق بشكل رئيسي. وفي يوم 8 أفريل اجتاحت المظاهرات مجددا معظم أنحاء سوريا تحت شعار " جمعة الصمود"، وانطلقت في مدينة درعا مظاهرات شارك فيها ألاف الأشخاص، غير أن الأمن أطلق عليها النار مسقطا ما لا يقل عن 27 قتيلا الأمر الذي أخرج المتظاهرين بالآلاف[26].

أ2- التحول إلى النزاع المسلح غير الدولي

اعتمد النظام على سياسة القمع الممنهج للمدن والقرى التي تشهد تظاهرات، فكان يحاصر الموقع المستهدف لعدة أيام ويقطع إمدادات الوقود والكهرباء والاتصالات، ثم يمنع بالقوة المسلحة خروج المظاهرات، الأمر الذي دفع المعارضة إلى استخدام السلاح في مواجهة قوات النظام[27].

والنظام السوري في محاولة لتبرير إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، اتهم المتظاهرين بتلقيهم تمويلات من دول إقليمية وإطلاق النار على قوات الأمن، ووفقا لتقرير الأمم المتحدة في مارس 2011 قدرت عدد الضحايا المدنيين بنحو 3000 قتيل. وهذا التحول الكبير في التظاهرات السلمية إلى الصراع المسلح بدأت مع استخدم المتظاهرين

الأسلحة كنوع من الدفاع عن النفس ضد قوات الأمن التي تتعامل بالرصاص والذخيرة الحية، وهو ما أسفر عن قتل أعداد كبيرة من المتظاهرين[28]، والنظام السوري بقيادة بشار الأسد في سبيل البقاء في السلطة لجأ إلى استخدام القوة العسكرية وصولا إلى استدعاء التدخل الخارجي لمساعدته[29].

ب)- تدخل روسيا الأزمة السورية

إن العلاقات بين سوريا وروسيا تعود إلى عقود من الزمن، ولقد تعززت تلك العلاقات بوصول كل من بشار الأسد وفلاديمير بوتين إلى الرئاسة في بلديهما، وباندلاع الأزمة السورية مع بداية العام 2011 أبدت روسيا دعمها المطلق للنظام السوري، و لقد تقدم النظام السوري بطلب التدخل إلى روسيا لمساعدته في مواجهة جماعات المعارضة المسلحة، و هذا ما سنتناوله من خلال ما يلي:

ب1- التطور التاريخي للعلاقات الروسية السورية

تعود العلاقات الروسية السورية إلى منتصف أربعينيات القرن الماضي، فقد اعترف الاتحاد السوفييتي باستقلال سوريا عام 1946 و أقام معها علاقات دبلوماسية، ازدادت تطورا في ستينات القرن الماضي، و توثقت بعد وصول الرئيس السابق حافظ الأسد إلى سدة الحكم عام 1970، فقد جرى توقيع اتفاقية بين الطرفين عام 1971، لبناء قاعدة عسكرية في طرطوس على ساحل البحر المتوسط، كما وقع الطرفان عدة اتفاقيات ذات أبعاد اقتصادية و عسكرية، فضلا عن ذلك توقيع معاهدة للصداقة و التعاون الاقتصادي عام 1980، كما شطبت روسيا 80 % من الديون التي ترتبت على سوريا، و التي بلغت 13 مليار دولار في العام 2005[30].

كما تم توقيع في العام 2005 العديد من الاتفاقيات بين روسيا وسوريا والتي تتعلق بالحماية المتبادلة للاستثمارات، والتعاون في مجال النفط والغاز، والنقل الدولي واتفاقيات تعاون مصرفي، واتفاقيات تسوية المديونية، وإنشاء معامل لمعالجة الغاز، والتعاون في مجال البحوث العلمية والزراعية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وعام 2010 تم توقيع اتفاقيات جديدة للتعاون العلمي التقني، والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مجال النقل الجوي[31].

ب2- موقف روسيا من الأزمة السورية

كان الموقف الروسي واضح في الأزمة السورية منذ بدايتها على خلاف باقي أزمات الربيع العربي، حيث بادرت روسيا منذ بداية الأزمة بإعلان دعمها لنظام الرئيس السوري، وأن مستقبل سوريا يجب أن يحدده السوريون بأنفسهم، ورفضها للتدخل الخارجي في الشأن السوري، وظهرت الأزمة السورية وكأنها القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية السورية[32].

هذا و لقد كانت هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تحديد الموقف الروسي من الأزمة السورية و لعل أهم هذه الأسباب تتمثل في: من منظور جيواستراتيجي حيث أنها لا ترى في منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم مصلحتها و أمنها القومي، أكثر مما تراه في محيطها الإقليمي، و لكن سوريا بالنسبة لروسيا من المناطق ذات الحساسية لها، فموقعها الجيوسياسي هو موطئ قدم على شواطئ المتوسط تتيح لأسطولها البحري المرابط في قاعدة "سيفا ستوبول" منفذا من البحر الأسود إلى مياه المتوسط، و تجنب السيناريو الليبي 2011 و عدم سماحها بتكراره بالسماح بالتدخل[33].

كما تعتبر تجارة الأسلحة من أهم المصالح الحيوية بين سوريا وروسيا، فقد بلغت مشتريات السلاح من روسيا ما يقارب مليار ومائة مليون دولار وفقا لإحصائيات عام 2010، كما توجد عقود مبرمة بين سوريا والشركات الروسية المتخصصة في صناعة الأسلحة حيث تعتبر سوريا شريكا أساسيا لروسيا في مجال استيراد السلاح الروسي[34].

وتعد الطاقة سبب أخر فلروسيا استثمارات مهمة في قطاع الطاقة السوري، ففي حالة سقوط النظام السوري ستتحول سوريا إلى مركز لتصدير الغاز العربي إلى غرب أوروبا ووسطها، ليحل محل الغاز الروسي كمصدر رئيسي للطاقة هناك، مما يعني تراجع مداخليها، وتوقف تنميتها، وكبح برامج تطوير جيشها واقتصادها، هذا إلى جانب تخوف روسيا من ارتداد الإرهاب إلى أراضيها، بما يشكله من تهديد مباشر لأمنها القومي[35].

ب3- التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية

لم يقتصر الدور الروسي في الأزمة السورية على تقديم الدعم السياسي للحكومة السورية بكافة أشكاله، وإنما قامت موسكو بتوفير الدعم العسكري غير المحدود، سواء أكان في مبيعات الأسلحة وبشتى أنواعها، أو بتقديم الخبرة العسكرية التدريبية والفنية بواسطة الخبراء الروس المتواجدين في مواقع الجيش السوري[36].

ولقد شكل التدخل العسكري الروسي في سوريا عام 2015 بطلب من النظام السوري تحولا كبيرا في مجرى الأزمة السورية، حيث يشير هذا التدخل إلى عدم قدرة نظام بشار الأسد على الصمود في وجه المعارضة المسلحة من دون دعم روسيا وإيران وحزب الله، بل أن التدخل الروسي هو الذي أوقف انهيار النظام السوري، ولو بشكل مؤقت، وهو ما لم يتم تحقيقه بواسطة إيران وحزب لله[37].

هذا وقد أثار التدخل الروسي في سوريا حالة من الانتقاد وردود الفعل خاصة من الأنظمة العربية، فقد تباينت المواقف العربية حياله بين مؤيد ومعارض، حيث حملت عدد من الدول العربية وعلى رأسها السعودية الرئيس السوري بشار الأسد ونظامه المسؤولية كاملة عن التدخل الروسي في المنطقة، بل ورأت أن الحل هو رحيل نظام بشار الأسد، في حين اعتبرت الدول المؤيدة للتدخل الروسي هو تدخل للدفاع عن سوريا وبقاء النظام السوري مسيطر على سوريا[38].

وأيا كانت صعوبة التوصل إلى حل توافقي بين مختلف الأطراف، فإن التدخل الروسي حرك المياه الراكدة وغير حالة الجمود السياسي التي كانت سائدة ووصل إلى آفاق واقع جديد للتوصل إلى اتفاق سياسي إقليمي/دولي حول سورية وتحول معه الجانب الروسي من مجرد ضامن للنظام السوري من الخارج إلى شريك نشط في السعي لإيجاد حل للأزمة السورية ويعيدها إلى مكانها الطبيعي كأزمة سياسية، بعد أن أصبحت تدريجيا لأزمة لاجئين وأزمة إنسانية[39].

في الأخير يمكن القول أن التدخل الروسي في الأزمة السورية يعد من الناحية القانونية مشروعا، كون أن التدخل جاء بناء على طلب من السلطة الفعلية في البلاد و المتمثلة في نظام الرئيس بشار الأسد، ذلك على الرغم من ردود الفعل الدولية و الإقليمية القوية على هذا التدخل و وصفه بعدم المشروعية.

2)- مدى تأثير التدخل الروسي في الأزمة السورية على العلاقات الدولية

إن التدخل الروسي في الأزمة السورية كانت له تأثير كبير على العلاقات الدولية:

أ)- استعادة روسيا مكانتها كدولة عظمى من جديد

لقد تمكنت روسيا من اتخاذ الكثير من الخطوات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية لاستعادة مجدها السوفييتي السابق والذي شهد حالة من التراجع نهاية ثمانينات القرن الماضي، حيث وصل إلى سدة الحكم

في روسيا قائد متأثر بأمجاد الماضي ساعيا إلى استعادتها قدر الإمكان مع مراعاة الظروف والمستجدات الجديدة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والدولية والأيديولوجية[40].

من المؤكد أن روسيا عائدة إلى النظام الدولي بقوة، و لو كانت تلك العودة متدرجة كما يجمع العديد من المتخصصين في الشؤون الدولية، و قد أشارت المرحلة الحالية إلى تاريخ مختلف في تاريخ السياسة الروسية الخارجية، نحو السعي إلى تحقيق المصالح الإستراتيجية لروسيا، وإعادتها إلى مكانتها العالمية[41]، كتب الرئيس بوتين في صحيفة (الشعب) الصينية عشية زيارته للعاصمة الصينية في جوان 2012 ، مقالا جاء فيه:" أنه دون مراعاة مصالح روسيا و الصين و مشاركتهما المكثفة لن تسوى قضية في العالم و لا شيء سيتغير"[42]، لذا فهي لا تفوت فرصة إرسال رسالات قوية للعالم، و ذلك من خلال تدخلها في الأزمات الدولية و تأثير دورها على الساحة الدولية[43].

فكانت البداية من أوربا بتدخلها في أوكرانيا، وضمها شبه جزيرة القرم إلى روسيا، على الرغم من الاعتراض الدولي، وهو ما اعتبر أول رد لروسيا على حلف الناتو الذي اعتبرت أنه أهانها، بتدخله في ليبيا، ما دفع روسيا إلى اتخاذ موقف صارم في المسألة السورية والتدخل لحماية حليفها في سوريا حتى لا يتكرر ما حدث في ليبيا[44].

و لقد كشفت تصريحات الرئيس الأمريكي (دونالد ترمب) في قمة هلسنكي التي عقدت في 16 جويلية 2018 بفتح الطريق نحو الصداقة و السلام في العالم نحو تدشين مرحلة جديدة باستعادة نظام ثنائي القطبية تقوده روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و إن قمة هلسنكي و تبادل الحوار بين قادة روسيا و أمريكا هو اعتراف غير رسمي بروسيا كقوة عظمى[45].

وبذلك يمكن القول أن الأزمة السورية أتاحت لروسيا فرصة كي تعزز موقفها التفاوضي في السعي الجدي إلى وضع قواعد جديدة للعبة الدولية غير التي أرستها الولايات المتحدة حين افترضت أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأن روسيا ضعيفة ومعزولة[46].

ب)- التعددية القطبية

تجدر الإشارة إلى أن قراءة التاريخ، تؤكد أن انبثاق أي نظام دولي جديد، يرتبط في الغالب، بحوادث مفصلية، تحمل في رحمها، ملامحه، والقوى الصاعدة فيه، وتهيئ

للانتقال بشكل حاسم من وضع عالمي إلى أخر يتمثل في سقوط إمبراطوريات وصعود أخرى[47].

فالعالم اليوم ينتظر ولادة حالة جديدة لتوزيع مركز النفوذ و القوى الدولية خصوصا بعد التحولات والاشتباك في الشرق الأوسط مما يستتبع رسم خارطة جيوسياسية جديدة، و نشوء تكتلات و تحالفات دولية يتمركز بها أطراف الصراع لقيادة عملية حماية مصالحهم ضمن منظمات جديدة تقوم على أفكار تختلف عن حقبة القرن العشرين التي كانت تقوم على الإيديولوجيات و سباق التسلح أما التحالفات الجديدة تقوم على الاقتصاد و السيطرة على مصادر الطاقة و توسيع مناطق النفوذ لدول صعدت على الساحة الدولية و انكفاء كتل و قوى دولية و فقدان قدرتها على السيطرة[48].

والدول الصاعدة تسعى في هذا الإطار تسعى إلى تدعيم دورها من خلال عدة آليات المؤسسات الدولية، وعلى سبيل المثال لا الحصر تتكامل أهداف إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون على المدى البعيد المرتبطة بمواجهة الهيمنة الغربية بآلية مؤسسية أخرى هي مجموعة دول البريكس التي تشكلت في عام 2009 وتضم كلا من الصين وروسيا، الهند والبرازيل، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا في 2010، حيث أن دول مجموعة البريكس تنسق مواقفها بعمق وباتت تضطلع بدور فاعل في نظام عالمي متعدد الأقطاب[49].

هذا و تعد الأزمة السورية بتعقيداتها الإقليمية ساحة حقيقية لانبثاق نظام دولي جديد يرتكز على توازنات حقيقية جديدة، و هو ما أكده " سيرغي لافروف " وزير خارجية روسيا في مقال له بصحيفة هفنجتون بوست في 15 جوان 2012 بالقول: (أنه جنبا إلى جنب مع الأزمة الاقتصادية العالمية فقد أثبتت الأحداث في الشرق الأوسط أنها ستقود إلى نظام دولي جديد)[50].

ج)- توتر العلاقات الدولية و إمكانية نشوب نزاع مسلح دولي

لقد عمدت روسيا إلى تحدي النظام الدولي أحادي القطبية عبر خلق مواقع حيوية في مناطق جغرافية مختلفة موازنة للضغوط الأمريكية على حساب روسيا الاتحادية في جوارها الجغرافي المباشر، و إلى إيجاد موطئ قدم لها في الصراعات الدائرة بالمناطق الجغرافية المحيطة بها، و قد حدث ذلك حينما تدخل الجيش الروسي في جورجيا أولا وأوكرنيا ثانيا و الآن جاء دور روسيا ثالثا[51].

يرى بعض المراقبين للأزمة في سوريا أنها أصبحت تمثل ساحة للصراع غير المباشر بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وروسيا وحليفتها الصين من جهة ثانية، بدليل أن روسيا والصين أصبحتا تمثلان عائقا أمام اتخاذ أي قرار للتدخل في سوريا واستخدما حق الفيتو في مجلس الأمن ضد تبني مبادرة جامعة الدول العربية لمرحلة انتقالية في سوريا تقضي بخروج الأسد[52].

هذا و تدرك موسكو جيدا أن ما حققته من نتائج مرحلية و إظهارها نفسها كقوة كبرى، لها اليد العليا في الملف السوري، وتسويق قدرتها على تهميش الدور الأمريكي – إنما يعود بالدرجة الأولى إلى المقاربة الأميركية التي فضلت عدم تحدي روسيا، و إفساح المجال لها لأداء دور محدد فيما يتصل بمحاربة الإرهاب، ليتغير الموقف مع توجيه إدارة ترامب عدة ضربات للنظام السوري، التي شكلت رسالة مباشرة لروسيا بعدم قدرتها على التفرد بإدارة الملف السوري، لتتحول سوريا إلى ساحة مواجهة بين روسيا الطامحة لاستعادة المكانة الدولية كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ليتحول الموقف إلى وضع مشابه لأجواء الحرب الباردة[53].

إلى جانب ذلك فقد كاد أن يؤدي إسقاط تركيا للطائرة الحربية الروسية أن يؤدي إلى اندلاع نزاع مسلح بين الدولتين، حيث شهدت العلاقات الروسية التركية توترا كبيرا وما رافقها من عقوبات اقتصادية فرضتها روسيا على تركيا.

في الأخير يمكن القول أن التدخل الروسي في الأزمة السورية في العام 2015 كانت له العديد من الانعكاسات على العلاقات الدولية، فروسيا الطامحة إلى استعادة مكانتها الدولية كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية أثبتت من خلال تدخلها في الأزمة السورية قدرتها على إدارة الأزمات الدولية و لعب دور رئيسي في تسويتها، إلى جانب ذلك فقد أكد هذا التدخل أن عصر الأحادية القطبية و ترك الساحة الدولية أمام الولايات المتحدة الأمريكية في فعل ما تشاء قد انتهى، حتى لو أدى الأمر إلى نشوب نزاع مسلح بين القوتين العظمتين، و هو الأمر الذي يوحي بالعودة إلى أجواء الحرب الباردة بمناسبة تدخل روسيا في الأزمة السورية و تدخلها في العديد من المناطق في العالم و التي تشهد أزمات كما هو الحال بالنسبة للازمة الأوكرانية.

الخاتمة:

يعتبر التدخل الروسي في الأزمة السورية مشروع من الناحية القانونية على اعتبار أنه كان بناء على طلب من النظام الحاكم، إلى جانب ذلك فإن الأزمة السورية كانت بمثابة فرصة أمام روسيا للعودة بقوة كفاعل رئيسي في النظام الدولي، خاصة بعد أن شعرت بأنها تعرضت إلى الخداع من طرف الدول الغربية بعد امتناعها عن استخدام حق الفيتو لمنع التدخل الدولي في ليبيا 2011 وما ترتب عن ذلك التدخل من انحراف عن الهدف وإسقاط النظام الليبي، فقد أدركت القيادة الروسية أن سقوط نظام السوري بشار الأسد كان بمثابة القضاء على النفوذ الروسي في المنطقة، وما يترتب على ذلك من خسائر على روسيا على كافة المستويات و خاصة مكانتها في النظام الدولي، ففي حال عدم مشاركتها بصورة فاعلة في إدارة الأزمات الدولية كان سيؤدي إلى عزل روسيا و إقرار بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها على النظام الدولي، و هو ما دفع بروسيا إلى التدخل في العديد من الأزمات الدولية على غرار الأزمة السورية 2011 و الأزمة الأوكرانية وضمها لمنطقة القرم دفاعا عن مصالحها ومكانتها الدولية ولو كان ذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية ودون الاهتمام بالردود الدولية و الإقليمية على سياساتها الجديدة.

هذا ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- اختلف فقهاء القانون الدولي في إعطاء تعريف موحد للتدخل الدولي وقد انقسموا في ذلك إلى العديد من الاتجاهات، كما أنهم قد اختلفوا أيضا حول مدى مشروعية التدخل الدولي في الأزمات الداخلية للدول.
- يترتب على التدخل الدولي في الأزمات الداخلية للدول العديد من الإشكالات السياسية والقانونية بسبب مساسه بمبدأ السيادة الوطنية للدول.
- كان للتدخل الروسي في الأزمة السورية العديد من العلاقات الدولية والقانون الدولي، فقد حاولت روسيا من خلال هذا التدخل تأكيدها على لعب دور كبير في النظام الدولي الجديد وأنها فاعل رئيسي في إدارة الأزمات الدولية من خلال تدخلها في العديد من الأزمات الدولية كالأزمة السورية والأوكرانية.
- كاد التدخل الروسي في الأزمة السورية أن يؤدي إلى اندلاع نزاع مسلح دولي بين كل من روسيا وتركيا بسبب إسقاط تركيا لطائرة حربية روسية، إلى جانب إمكانية

حدوث نزاع مسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قيامها بهجمات جوية وبحرية على القواعد العسكرية التابعة للنظام السوري.

وعلى ضوء هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها نوصي بما يلي:

- لا بد من إبرام معاهدة دولية أو وضع مجموعة من الضوابط القانونية لضبط حالات التدخل الدولي في الأزمات الداخلية.
- يجب على الأمم المتحدة لعب دور فعال في إدارة الأزمة السورية التي مازالت قائمة منذ العام 2011، ومنع مختلف التدخلات الدولية فيها تحقيقا للسلم والأمن الدوليين الهدف الرئيسي من إنشائها.
- يجب إعادة النظر في طبيعة النظام الدولي الحالي خاصة ظل عجزه عن حل وإدارة الأزمات الدولية التي تشهدها العديد من المناطق في العالم.

الهوامش:

[1] عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام و القانون الدولي العام دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص 18.

[2] فلوس ياسين، التدخل في ليبيا بين المشروعية و العدوان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خذة، 2017/2016، ص 29،30.

[3] تمرابط ايمان، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو و ليبيا، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017، ص 21.

[4] الرواندوزي عثمان علي، مبدأ عدم التدخل و التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل القانون الدولي العام، دار الكتب القانونية، مصر، 2010، ص 110.

[5] مسعد قاسم عبد الرحمن، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، مصر،2008، ص 157،158.

[6] غسان مدحت خير الدين ، القانون الدولي الإنساني: التدخل الدولي، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 110.

[7] محمد مدني مايسة ، التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد الرابع، يناير 2014، ص 197.

[8] ريطال صالح ، مبدأ عدم التدخل في ظل المتغيرات الدولية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات السياسية الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2016/2015، ص 45.

[9] ريطال صالح ، مرجع سابق، ص 46.

[10] الهطالي جابر بن خلفان بن سالم، العولمة و تأثيرها على النظم القانونية في الأقطار العربية (دراسة مقارنة)، دار الكتب المصرية، مصر، 2014، ص 296.

[11] رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية و مفهوم سيادة الدولة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014، ص 91.

[12] ريطال صالح ، مرجع سابق، ص 43.

[13] زردومي علاء الدين ، التدخل الأجنبي و دوره في اسقاط نظام القذافي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012،2013، ص 34.

[14]رابحي لخضر ، مرجع سابق، ص 47،48.

[15]حيدر موسى منخي القريشي، التدخل العسكري و أثاره في العلاقات الدولية: العراق و ليبيا نموذجا، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر و التوزيع، مصر، 2017، ص 89.

[16] بوراس أحمد، التدخل في القانون الدولي العام، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2015/2014، ص 105، 106.

[17] زكي شذى و خميس مالك محسن ، مشروعية التدخل الدولي في الأزمات الداخلية، المجلة السياسية و الدولية، 2017، ص 477.

[18]الخولي معمر فيصل، الأمم المتحدة و التدخل الإنساني، الطبعة الأولى،العربي للنشر، القاهرة، 2011، ص34.

[19]محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 98.

[20] زكي شذى و خميس مالك محسن ، مرجع سابق، ص 480.

[21] قحطان حسين طاهر، التدخل الدولي الإنساني و أثره في مبدأ السيادة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، جامعة بابل، العدد 32، أفريل 2017، ص 295.

[22]الفيومي أحمد رضوان ، مشروعية التدخل الدولي في الحروب الأهلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص 51.

[23] مخادمة محمد علي ، واجب التدخل الإنساني، الطبعة الأولى، دار المتنبي للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص08.

[24] زكي شذى و خميس مالك محسن ، مرجع سابق، ص 480.

[25] قزران مصطفى ، مبدأ مسؤولية الحماية و تطبيقاته في ظل مبادئ القانون الدولي العام، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2015/2014، ص 422.

[26] بيومي عمرو رضا، حلف الناتو بين الهيمنة و غياب الأمن الجماعي دراسة في ضوء ثورات الربيع العربي، دار النهضة، القاهرة، 2016، ص 194.

[27] بيومي عمرو رضا ، مرجع سابق، ص 194،195.

[28] علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2018، ص 32.

[29] Barah mikail, syrie : regards geopolitiques, confluences méditerranée revue trimestriel, Edition l'harmattan, Numero 89, printemps 2014, p 10.

[30] كامل أحمد عامر ، التدخل الروسي في الأزمة السورية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 89.

[31] الحلالمة الحارث محمد سبيتان، التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب و المألات، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد 2، جوان 2019، ص 26.

[32] الحلالمة الحارث محمد سبيتان، مرجع سابق، ص 14.

[33] أحمد موسى خالد أحمد، مواقف دولية من الأزمة السورية، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد الثامن، ملحق العدد الرابع، 2017، ص 175.

[34] محمد مدني مايسة ، مرجع سابق، ص 212،213.

[35] كاظم علي مراد و مهدي حيدر حمزة، الفاعلون في الأزمة الدولية المعاصرة " الأزمة السورية نموذجا "، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 45، 2018، ص 573.

(36) عارف محمد خلف، الدور الروسي في الأزمة السورية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية مجلة علمية محكمة دورية، العدد 22، 2014، ص 200.

37 البرانسة أيمن صالح و القرالة عامر سلامة، الإستراتيجية الأردنية في التعامل مع الأزمة السورية 2011-2016، دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 46، العدد 1، 2019، ص 213.

38 العمارات فاطمة هارون ، العلاقات: الروسية الإيرانية و أبعادها على الأمن القومي العربي (2011-2018)، دار الخليج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص 102.

39 مرسي مصطفى عبد العزيز ، التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية:الدوافع و التداعيات و النتائج، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2015، ص 100.

40 رائد أرحيم محمد، تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011-2015، مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2017، ص 424.

41 عبد الكريم علي سليمان أماني ، أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي 2011 – 2016، المركز الديمقراطي العربي، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=34573

42 مطر إبراهيم حردان، الدور الروسي في الأزمة السورية: الدوافع و التحديات، مجلة الجامعة العراقية، العدد 37، ص 556.

43 حداد أسماء، النموذج الروسي للحرب الهجينة في أوكرانيا و الخيارات و الرهانات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020، ص 245.

44 قنوع نزار و قتابي نور، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية – الصراع بين أمريكا و روسيا كقوة صاعدة، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 39، العدد 05، 2017، ص 137.

45 العمارات فاطمة هارون ، مرجع سابق، ص 104.

46 الرشدان عبد الفتاح و أخرون، العلاقات العربية – الدولية الواقع و الأفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص 88.

47 السعدون حميد حمد ، الدور الدولي الجديد لروسيا، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية، جامعة بغداد،العدد الثاني و الأربعون، 2009، ص 08.

48 القصير ماهر بن إبراهيم، المشروع الأورو أسيوي من الإقليمية إلى الدولية، الطبعة الثانية، "إي – كتب "، لندن، 2017، ص 09.

49 سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية و أثر التحول في النظام الدولي، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة،، 2018، ص 108.

50عبيد قاسم محمد و فتحي محمد ميسر ، الأزمات الدولية و مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية (الأزمة السورية و الأوكرانية نموذجا)، سياسة دولية، المجلد 43، العدد 44، 2016، ص 21.

51 أبو حنيفة الوليد، الأزمة السورية، الجذور، الأسباب، الفواعل و الأدوار، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020، ص 151،152.

52 محمد مدني مايسة، مرجع سابق، ص 211.

53 رؤية تركية، دورية محكمة في الشؤون التركية و الدولية، تاريخ الزيارة: 2020/12/10 الموقع الإلكتروني: https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries